اقتصاد المعرفة وآفاق تطور الاقتصاد العالمي
(استحقاقات الاقتصادات النامية والناشئة)

إبراهيم النفره
معيد في جامعة دمشق
موفد إلى جمهورية روسية الاتحادية لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

نعيشُ اليومَ عصراً جديداً أصبحَ يُسمَّى "عصرَ المعرفةِ المعولَمة **Era of Globalized knowledge** التي أصبحتْ أساسَ عملياتِ الإنتاجِ؛ حيث أصبحَ (المكوَّن المعرفيّ) في المنتجاتِ أهمَّ من المكوَّناتِ المادِّيّةِ الأُخرى، كما أنّ رأسَ المال (البشريّ والاجتماعيّ) أصبحا أهمَّ أنواعِ رؤوس الأموال في الشركات والاقتصادات والمجتمعات.

إلاّ أنّ هذه التحوُّلاتِ الكبيرةَ لا تحدثُ بشكلٍ متساوٍ في بلدانِ العالم جميعاً؛ حيث إنّ التفاوتَ المعرفيَّ (ما بين الشمالِ والجنوب، ما بين الدول المتقدِّمة والدول الناشئة والنامية) ما يزال موجوداً وبقوَّةٍ. كما يعودُ هذا التفاوتُ إلى العديدِ من العواملِ (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) التي تحكمُ كلَّ بلدٍ من البلدان؛ حيث يُلاحظُ أنَّ (مستوياتِ الإنتاج المعرفي وآلياتِ إيجادِ القيمة) في البلدان المتقدمة أعلى منها في البلدانِ الناشئة والنامية. يُضاف إلى ذلك المشاكلُ الداخلية التي تُعاني منها البلدان الناشئة والنامية في إطار التحوُّلِ نحوَ (اقتصادِ ومجتمع المعرفة). حيث تُعاني عملياتُ التحوُّلِ هذه العديدَ من الصعوباتِ المرتبطة بالعديد من العوامل؛ سواءً على (مستوى البنية التحتية المادية والتكنولوجية أو على مستوى الظروف الاجتماعية والاقتصادية) السائدة في تلك البلدان, بالإضافة إلى استراتيجيات التنمية المتَّبَعَة فيها التي لا تُركِّزُ بما فيه الكفايةُ على عمليات بناءِ (اقتصاد ومجتمع المعرفة) اللذَين يُشكِّلان فُرْصةً مُواتيةً لها من أجل تحسينِ مُخرجاتِ عملية التنمية.

إذاً يُمكنُ القولُ أنّ هناكَ عمليةَ تحوُّلٍ جَذريَّةٍ تشهدُها الاقتصاداتُ العالَميّةُ نتيجةَ بُروزِ أهمِّيَّةِ متغيِّرٍ جديد ألا وهو (اقتصاد المعرفة). إنّ هذا المتغيِّرَ الجديد الذي تشهدُه الساحة العالَمية ليس وليدَ هذا العَقد؛ بل نتيجةً تاريخيَّةً لتطوُّرِ (ميكانيزماتِ الاقتصاد)، وقد تجلّى هذا التغيُّرُ في ظهورِ نمطٍ جديدٍ من الاقتصادِ مؤسَّسٍ على المعرفةِ كعنصرٍ أساسٍ في العمليةِ الإنتاجية.

خصائصُ عمليَّةِ التحوُّلِ نحوَ اقتصادِ المعرفة:

يُمكِنُ تلخيصُ أهمِّ **خصائصِ** هذا التحوُّلِ بالنقاط التالية:

- يتميَّزُ اقتصادُ المعرفةِ بنشاطٍ رئيسٍ وفعَّالٍ لقطاعِ الخدمات أكثر من بَقيَّةِ القطاعات، مع الإشارة إلى أنّ تنمية قطاع الخدمات –وخُصوصاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات– لا يتعارضُ مع تنميةِ القطاع الصناعيّ الذي يرتبطُ بِحُكْمِ الضرورةِ مع سائرِ القطاعات.
- المادَّةُ الرئيسةُ في اقتصادِ المعرفة هي "**المعرفةُ**"، هذه المعرفة تتميَّزُ بِسِمَةٍ رئيسةٍ ألا وهي "عدمُ تنافُسيَّتِها من حيث الاستهلاكُ"؛ ممّا يعني أنّه يمكنُ لأكثرَ من طرفٍ أن يستخدمَ المعرفةَ نفسَها في مجالٍ ما دون أن يُحرَمَ طرفٌ آخرُ من استخدامِ هذه المعرفةِ نفسِها لكنْ في مجالٍ آخَر.

هنا تبرزُ الصِّفةُ الخلَّاقةُ للمعرفةِ كمادَّةِ عملٍ رئيسةٍ في هذا الاقتصادِ الجديد.

- طبيعةُ مهاراتِ العمل المطلوبة في اقتصاد المعرفة تختلف كُلِّيّاً عن تلك المطلوبةِ في الاقتصاد التقليديِّ؛ فَلَمْ تَعُدِ القُدراتُ الفيزيائية للعاملِ ذاتَ أهمِّيَّةٍ؛ بل قُدراتُه الذهنيَّة ومستوى تأهيلِه العلميِّ والخبرات العمليَّة التي لَديه؛ ليكونَ قادراً على التعامُلِ مع المستوى المرتفعِ من التكنولوجيا المستخدَمة في قطاعاتِ اقتصادِ المعرفة.
- أمّا بالنسبةِ للعناصر الرئيسية المستخدَمة في اقتصادِ المعرفة فهي: المعلوماتُ، المعارفُ (كعاملِ إنتاجٍ وسلعة في الوقت نفسِه)، رأسُ المال البشري الذي يتميَّزُ بقُدراتٍ تِقنيَّةٍ وعِلميَّةٍ عالية، رأسُ المال الاجتماعي وما يَعنيه من شبكةِ العلاقات القائمة بين المراكزِ الابتكارية في مؤسَّسة ما ودرجة الثقة القائمة بين عناصر هذه الشبكة، بالإضافة إلى الحامل المادِّيِّ والتكنولوجيِّ لهذه العناصر جميعها، وهي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدَمة.
- بالنسبة **للنشاطاتِ الرئيسيَّة القائمة في اقتصاد المعرفة** فهي تتضمَّن ما يلي:
  - عملياتِ البحث والتطوير(R&D).
  - إنتاجَ منتجاتٍ ذاتِ محتوى معرفيٍّ عالٍ.
  - نشاطاتٍ في المجالِ الخدميِّ؛ حيث يكونُ القطاعُ الخدميُّ أكثرَ القطاعات نشاطاً في اقتصاد المعرفة.
  - النشاطاتِ المتعلِّقة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والذي تُعتبَرُ منتجاتُه عناصرَ مُهمَّةً في تطويرِ نشاطاتِ سائرِ القطاعاتِ وتُساهِمُ في زيادة مستوى التواصُلِ بينها وفقَ نموذج (**ليونتيف**) " المدخَلات – المخرجَات".
- يتطلَّبُ اقتصادُ المعرفةِ عمليةَ تطويرٍ مُستمرَّةٍ للقطاعِ التعليميِّ في أيِّ مجتمعٍ؛ وذلك من أجلِ رَفْعِ القُدراتِ العلميَّة للعمالةِ التي ستدخلُ سوقَ العمل لكي تكونَ قادرةً على تلبيةِ متطلَّباتِ سوق المعرفة.
- يتميَّزُ الوصولُ إلى المعرفةِ في اقتصادِ المعرفة بأنه مُتاحٌ (**نسبيًّا**)؛ لأنّ الوصولَ إلى المعرفةِ داخلَ الاقتصادِ الواحد مُتاحٌ في ظلِّ مجتمعِ المعرفة القائم؛ لكنَّ الوصولَ إلى المعرفةِ ما بين اقتصاداتِ البلدان المختلفة غيرُ متاحٍ بشكلٍ

كاملٍ؛ إذ ما زال هناك نوعٌ من الاحتكارِ لمُخرجاتِ عمليّةِ الابتكار من قِبَلِ الدولِ المتقدِّمة تجاه بلدانِ الجنوبِ أو البلدان النامية. وبالتالي يُمكِنُ القولُ: إنّ هناك نوعَ الفَجْوةِ الرقْميَّة والمعرفية بين بلدانِ الشمال وبلدان الجنوب في هذا الإطار، كما أنّ هناك "صراعاً قائماً ما بين الاقتصاداتِ الناشئة والاقتصادات المتقدِّمة في هذا المجال– وخُصوصاً في حقلِ براءات الاختراعِ وحقوق الملكية الفكرية–" [1].

- في اقتصادِ المعرفة لا يُمكِنُ فصلُ سُوقِ العمل عن سوق المعرفة عن سوق الخدمات؛ بل إنّ كُلَّ هذه الأسواق تعمل في فَلَكٍ واحد وفقَ علاقةٍ تفاعُليّةٍ، وأيُّ قرارٍ يتمُّ في إحدى هذه الأسواق سينعكسُ مباشرةً على الأداء في السُّوقَين الأُخْرَيَين.
- كما هو معلومٌ في اقتصادِ المعرفة تقومُ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتصالات بدَورٍ مُهمٍّ وبارزٍ –لاسيّما في مجال تِقنيات الكمبيوتر– التي تقومُ بدَورٍ مُهمٍّ في تسريع عمليات معالجة البيانات والمعلومات والمعارف في المنظَّمات والمجتمع؛ حيث أنّ سُرعةَ عمليات المعالجَة في تزايُدٍ مستمرٍّ، كما أنّ تكاليفَها إلى انخفاضٍ، وهذا ما يُوضحُه" قانون "مور (MOORES LAW) "الذي تنبَّأ بزيادةِ وتضاعُفِ سرعة الترانزستورات في الكمبيوترات كل ١٨ شهراً مع انخفاضٍ في التكلفةِ المتوسِّطة لها"[2]. وذلك وفقَ المخطَّط التالي[3]:

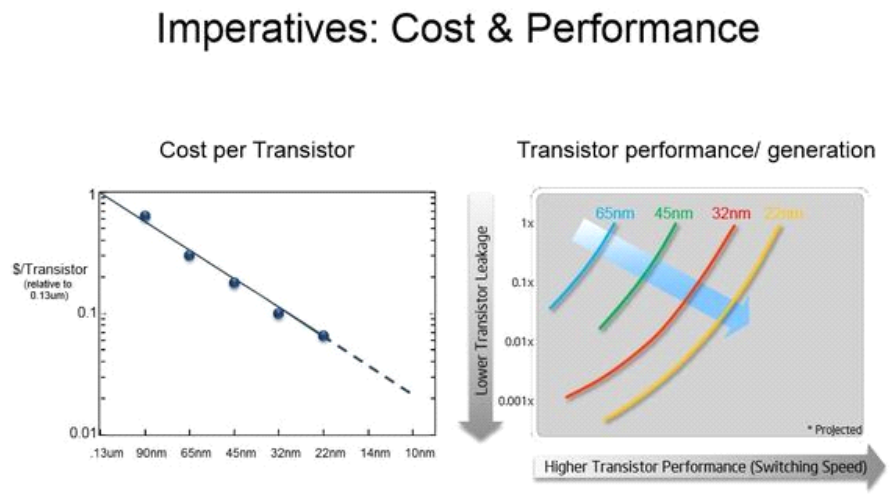

كما أنه يُضاف إلى قانون "مور" المتعلِّق بسرعةِ معالجةِ البياناتِ وتكلفة المعالجات، قانونٌ آخرُ متعلِّقٌ بالفائدةِ الناتجة عن شبكة العلاقات القائمة بين مستخدِمي شبكةِ الانترنت في اقتصاد المعرفة، هذا القانون يُدعى قانون

[1] Will Information Technology Reshape the North-South Asymmetry of Power in the Global Political Economy, Steve Weber and Jennifer Bussell, Studies in Comparative International Development, Summer 2005, Vol. 40, No. 2, pp. 62-84.
[2] http://www.mooreslaw.org/
[3] http://www.pcworld.com/article/2038207/intel-keeping-up-with-moores-law-becoming-a-challenge.html

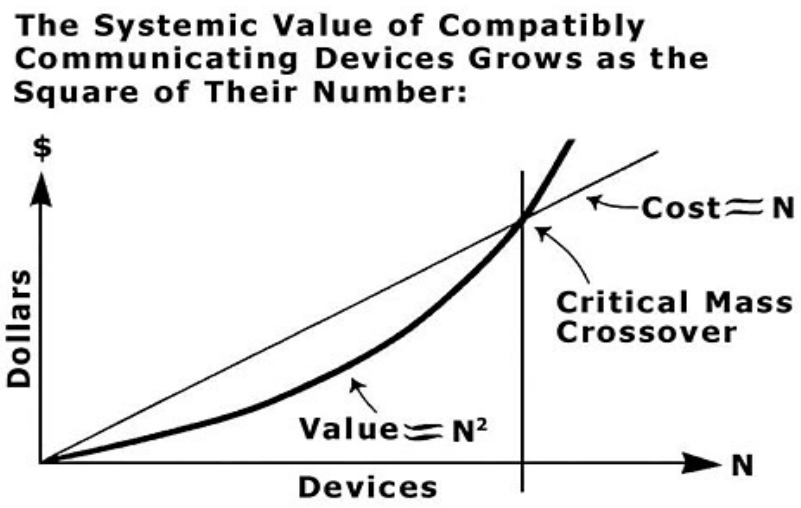

"ميتكالف" (Metcalfe's Law) والذي ينصُّ على: "أنّ تزايُدَ عددِ مُستخدِمي الشبكةِ الوافدينَ من الخارج لا يتناسبُ مع معدَّلِ زيادةِ نموِّها؛ وإنّما يكون معدَّلُ نموِّ الشبكةِ أكبرَ"[1]. يُمكِنُ التعبيرُ عنه من خلالِ الشكل التالي الذي يوضِّحُ تزايدَ عددِ العلاقاتِ الترابُطيَّةِ بين مُستخدِمي الشبكة بمُعدَّلٍ يفوقُ عددَ مُستخدِمي الشبكةِ؛ ممّا يزيدُ من فُرَصِ الاستفادة من تبادُلِ المعلومات القائمةِ في هذه الشبكة[2]:

أهمُّ آثارِ هذا التحوُّلِ نحوَ هذا النمطِ الجديد من الاقتصادِ هو تغيُّرُ مفهومِ القيمةِ المضافة؛ إذ لم تَعُدْ قيمةُ المنتَج تكمنُ في المحتوى المادِّيِّ الذي يحتويه المنتجُ؛ بل بالمحتوى المعرفيِّ؛ حيث أصبحت "النشاطاتُ الابتكاريّةُ" هي أكثرَ النشاطاتِ الفاعلة في اقتصاداتِ الدول المتقدِّمة، بالإضافة إلى تزايدِ أعدادِ مراكز الأبحاث والتطوير بشكلٍ مُلْفِتٍ؛ بحُكْمِ كَونِها مراكزَ لإنتاجِ الأفكار الجديدة– التي تنعكسُ في العمليةِ الإنتاجية منتجات جديدة ذات محتوى معرفيٍّ جديد ومستوىً تكنولوجيٍّ عالٍ؛ إلَّا أنَّ هذا التحوُّل نحوَ اقتصادِ المعرفة على المستوى العالَميِّ رافقَه بعضُ المشاكلِ على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، تمثَّلَتْ هذه المشاكلُ في التفاوتِ الكبير في حجم الإنتاج المعرفي ما بين الدولِ المتقدِّمة والدول الناشئة والنامية؛ حيث إنَّ خارطةَ توزُّعِ المراكزِ المعرفية في العالم تُظهِرُ أنَّ هناكَ تفاوتاً كبيراً في حجمِ مصادر المعلوماتِ والمراكز المعرفية التي يُمكِن لِمُواطني البلدانِ الوصولُ إليها من أجلِ العمل فيها والمشاركة في بناءِ "**مجتمع المعرفة**" الذي يُعتبَرُ شرطاً أساساً لبناءِ اقتصاد المعرفة.

[1] Will Information Technology Reshape the North-South Asymmetry of Power in the Global Political Economy, Steve Weber and Jennifer Bussell, Studies in Comparative International Development, Summer 2005, Vol. 40, No. 2, p67.
[2] http://blog.simeonov.com/2006/07/26/metcalfes-law-more-misunderstood-than-wrong/

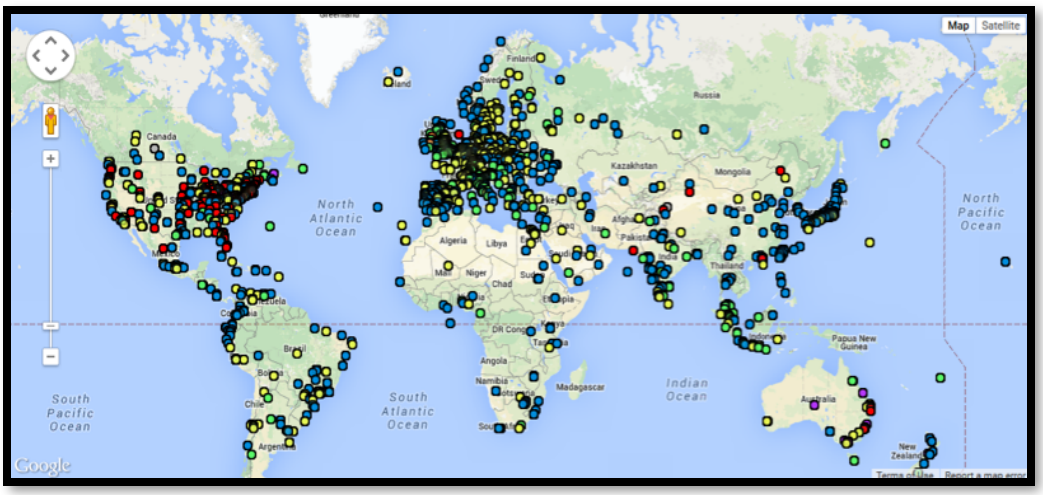

المصدر: http://maps.repository66.org/

كما نلاحظ في الخريطة أنَّ العالَم اليومَ مقسومٌ ما بين (قِسْمٍ شماليٍّ غنيٍّ) معرفيّاً، و(قِسْمٍ جنوبيٍّ فقيرٍ)، في حين أنَّ هناك دولاً مثلَ (روسيا والصين والهند) تسير في طريق اللَحاقِ بالدول المتقدِّمة.

يبدُو باختصارٍ أنَّ خارطةَ التنميةِ المعرفية العالَمية ما تزالُ كما كانت قبلَ خمسينَ عاماً؛ ولكن بفارقٍ وحيدٍ ألا وهو أنَّ نوعَ التنميةِ اختلفَ، وأنَّ الهوَّة أو الفجْوة ما بين الشمالِ والجنوب في تزايدٍ. وهذا ما سينعكسُ في المستقبلِ على شكل (صراعاتٍ سياسية واقتصادية) بدأنا نشهدُ بوادرَها في بلدانِ الجنوب –وخاصةً بلدان الربيع العربي–؛ حيث إنَّ هذه الأوضاعَ المعيشية السيئة نتيجةَ سُوءِ التنمية دفعتِ الشعوبَ للثورةِ على الوضعِ الراهن. وما زلنا بانتظارِ نتائجِ ما سينتجُ عن هذه الثوراتِ من تغييراتٍ في الخارطة (الجيوبولتيكية والجيواقتصادية) العالمية.

وبالتالي فإنّ أمامَ الاقتصاداتِ النامية استحقاقاً مهمّاً يتمثَّلُ في عمليةِ التحوُّلِ السريعة نحوَ اقتصادِ المعرفة؛ وذلك من أجلِ مواكَبةِ التطوُّراتِ السريعة التي تحصلُ في الاقتصاد العالَمي. إنَّ التحوُّل نحوَ الاقتصادِ الجديد يتطلَّبُ مجموعةً من الوسائل والآليات ومنها:

- دعمُ استثمارِ قطاع الأعمال للأصول غير الملموسة؛ والذي سيكون المفتاحَ الأساس لنجاحِ تنمية اقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى تقديمِ تخفيضاتٍ ضريبية على نشاطاتِ الأبحاث.
- تقومُ الحكومةُ بدَورٍ مُهمٍّ في إنشاءِ الأسواق؛ من خلال بناءِ الأُطر التي يُمكِنُ أن تدعمَ الاستثمارَ طويل الأجل في مستقبل اقتصاد المعرفة.
- توفيرُ التمويلِ اللازم والكثيف للشركات الصغيرة والمتوسطة SME's.
- استثمارٌ كبير في العلوم والأبحاث؛ حيث تشكِّلُ مكوِّناتٍ مهمَّةً في اقتصاد المعرفة. بالإضافة إلى التأكُّدِ من الترابُطِ بين نتائجِ هذه البحوث وقطاع الأعمال.

- السؤالُ بالنسبة لِصانعي السياسات هو ليس (قَبول أو عدمَ قبولِ) التحوُّلِ نحوَ اقتصادِ المعرفة؛ بل كيف يُمكِنُ دعمُ التغيير في الاقتصاد ليتجاوبَ مع التطوُّراتِ في اقتصاد المعرفة.
- نقطةُ الانطلاقِ هي العملُ على تحقيقِ التنمية المتوازنة؛ من خلال التركيزِ على المناطق التي يتمتَّعُ بها الاقتصاد بميزةٍ تنافسيّة. كما أنّنا بحاجةٍ إلى وضعِ نموذجِنا الخاصِّ للنموِّ الاقتصاديِّ حولَ النشاطاتِ التي تُوجِد القيمةَ، وليس الاستهلاكَ القائم على الاستدانة. كما علينا تحديدُ استراتيجيةٍ طويلةِ الأجل لجسرِ الهوة؛ لذلك لا بُدَّ للحكومةِ مِن أجلِ بُلوغ هذه الأهداف من الالتزامِ بسياساتٍ دعمٍ مُستقرَّةٍ طويلةِ الأجل تدعمُ مستقبلَ اقتصادِ المعرفة.
- تحقيقُ ضمانِ الحصول على تمويل؛ حيث إنّ قُدرَةَ أيِّ شركةٍ على استغلالِ فكرةٍ جديدة ينطوي على مخاطرَ، ويرتبطُ بالقُدرة على الحصولِ على رأس المال. إنَّ سياسةَ الحكومة هنا تتركَّزُ في (القيامِ بالخدمات المصرفية، ومنافسةِ القطاع المصرفيِّ، وتقديمِ الإقراض للأعمال التجارية) في هذا المجال؛ وذلك بالتزامُنِ مع إقامةِ صندوقٍ للاستثمار في الابتكار (Innovation Investment Fund) حيث يُمكِنُ لِمثلِ هذه الصناديقِ أن تُوفِّرَ الهيكلَ الماليَّ للشركاتِ التي تكونُ بحاجةٍ لِمثلِ هذا التمويل، بالإضافة إلى استخدامِ نظامِ الضرائبِ المستهدفة لتشجيعِ الأعمال التجارية المعتمدة على الابتكار [1].

خاتمة: وهكذا نجَدُ أنّ (اقتصادَ المعرفة) يُعتبَرُ التوجُّهَ الرئيسَ للاقتصاداتِ المتقدِّمة كافةً؛ حيث تقومُ المعرفةُ بالدَّورِ الرئيسِ في توليدِ القيمة، وإيجادِ فُرَصِ توظيفٍ جديدة كلَّ يومٍ بشكلٍ يتناسبُ طرداً مع ارتفاعِ مستوى تطوُّرِ التكنولوجيا المستخدَمة؛ ممّا يتطلَّبُ مهاراتٍ جديدةً، وبالتالي فُرَصَ توظيفٍ جديدة.

إنّ اقتصادَ المعرفةِ اقتصادٌ غنيٌّ، مسارُه صاعدٌ باستمرارٍ؛ لارتباطِه بحركةِ العلوم التكنولوجية، كما أنه يُعتبَرُ الآن الوسيلةَ الأسرعَ للبلدانِ النامية والناشئة لتحقيق معدَّلاتِ نموٍّ سريعةٍ في ظلِّ التطوُّراتِ السريعة التي تحدثُ في كُلٍّ من المجالاتِ (الاقتصاديةِ والاجتماعية والعلمية) وباللهِ التوفيقُ.

المصادر:

1. Will Information Technology Reshape the North-South Asymmetry of Power in the Global Political Economy, Steve Weber and Jennifer Bussell, Studies in Comparative International Development, Summer 2005, Vol. 40, No. 2.
2. Rebalancing Act, Shantha Shanmugalingam, Ruth Puttick and Stian Westlake, 2010.
3. http://www.pcworld.com/article/2038207/intel-keeping-up-with-moores-law-becoming-a-challenge.html
4. http://www.mooreslaw.org/
5. http://blog.simeonov.com/2006/07/26/metcalfes-law-more-misunderstood-than-wrong/
6. repository66.org/

[1] Rebalancing Act, Shantha Shanmugalingam, Ruth Puttick and Stian Westlake, 2010, p30.